

ترأس اجتماعاً حكومياً مصغراً ووجه بالمزيد من الإصلاحات.. رئيس الجمهورية: أبناء الشعب مدعوون للتخلي باليقظة وعدم الانجرار وراء من فقدوا مصالحهم

الإجراءات الإصلاحية قرار فرضته الضرورة وتم بإجماع كافة القوى السياسية



صنعا / سبأ

رأس الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اجتماعاً حكومياً مصغراً ضم رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة ونائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر ونائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء المهندس عبدالله محسن الأكوغ ومدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور أحمد عوض بن مبارك ووزراء كل من الإعلام والتخطيط والتعاون الدولي والنقل والمالية والنفط ونائب محافظ البنك المركزي اليمني وذلك لمناقشة القضايا والموضوعات المتصلة بالمعالجات المطلوبة على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية للتخفيف من انعكاسات الإصلاحات السعيرية لمشتقات النفط والتي جاءت كضرورة وطنية وحاجة ملحة لتلافي التداعيات الاقتصادية الخطيرة على الوضع العام للدولة وتجنب الانهيار الاقتصادي.

هناك من يتربص بالأمن ويستغل ظروف الناس لمصالح شخصية

استهلاك الوقود المخصص للطاقة .
7. على وزارتي النقل والداخلية مراقبة مدى الالتزام بتسعيرة النقل الداخلي بكافة أشكاله في ضوء المؤشرات التي تم تحديدها من قبل وزارة النقل والشباب المعنية ، واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المخالفين .
8. على وزارتي المالية والزراعة والري وصندوق التشجيع الزراعي والسهمي وبالتنسيق مع الاتحاد التعاوني والزراعي والاتحاد العام للصيادين اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير ودعم قطاعي الزراعة والأسماك والنهوض بهما ، بما في ذلك توفير وحدات ري تعمل بالطاقة الشمسية وشبكات ري متكاملة وقوارب صيد مع مستلزماتها ، وتوفير الخصصات المالية اللازمة لصندوق التشجيع الزراعي والسهمي لتنفيذ أهدافه .
9. تعزيز دور الجمارك في تحصيل الرسوم الجمركية والضريبية ومكافحة التهريب الجمركي بما يكفل تنمية الإيرادات الجمركية والضريبية .
10. اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة التحصيل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة معدلات الامتثال الضريبي لتصل إلى 75 % من عدد المكلفين بنهاية عام 2014م .
11. اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة تحصيل المتراكمت وتوسيع قاعدة الأوعية الضريبية .
12. منع إنشاء أية وحدات إدارية أو اقتصادية أو صناديق جديدة أو التوسع في الهياكل التنظيمية القائمة .
هذا وقد أهاب الأخ الرئيس بأبناء شعبنا العظمى ان يتحلوا باليقظة التامة وعدم الانجرار وراء من فقدوا مصالحهم من خلال فسادهم والتعبير ضد مصالح أبناء الشعب عامة وتهريبهم للمشتقات النفطية .. مبيناً أن هناك من يتربص بالأمن والاستقرار واستغلال ظروف الناس لمصالح شخصية وأثانية يعرفها الجميع .
وأكد الأخ رئيس الجمهورية أن هذه الإجراءات الإصلاحية تمت بإجماع كافة القوى السياسية المشاركة في الحكومة ، وبأن هذا القرار فرضته الضرورة القصوى التي تقتضي إنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار ومنع أي استنزاف للاحتياطي من النقد الأجنبي.

والنفط والمعادن العمل على إيجاد آليات واضحة وشفافة لدعم الكهرباء ومراقبة

مستوياته الحالية والتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي لتوفير التمويل

برنامج لتطوير الحقول الإنتاجية القائمة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج عن

وفي اللقاء جرى النقاش والتداول حول عدد من الإجراءات التي يجب أن تطالها الإصلاحات وخاصة مكافحة الفساد وإنهاء ازدواج الوظيفي والحالات الوهمية من خلال استكمال نظام البصمة والصورة في الوحدات المدنية والأمنية والعسكرية في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر القادم وتنفيذ العديد من الإجراءات على صعيد الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة .
ويهدف التخفيف عن كاهل المواطن وتحقيق المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والدفع بعجلة التنمية فقد صدرت توجيهات الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي للحكومة بتنفيذ الآتي :
1. على وزارتي المالية والخدمة المدنية استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ العلاوات لعامي 2012، 2013م، وكذا التسويات والترقيات القانونية المرصودة في موازنة عام 2014م لجميع موظفي وحدات الخدمة العامة (مدنيين وعسكريين) اعتباراً من أغسطس 2014م .
2. اعتماد تكلفة (250) ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة واتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء إجراء المسح الميداني لعدد (250) ألف حالة جديدة أخرى ، وبحيث يتم التحقق من صحة استحقاق تلك الحالات وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين محافظات الجمهورية مع تفعيل عملية البحث والتتبع للحالات القائمة وتنزيل البصمة المستحقة .
3. استكمال نظام البصمة والصورة البيولوجية والبطاقة الوظيفية لتشمل منتسبي القوات المسلحة والأمن وعلى أن لا يتجاوز تنفيذ ذلك نهاية أكتوبر 2014 .
4. إلزام جميع الجهات الحكومية بما فيها الجهاز الأمني والعسكري بالانتقال من المدفوعات النقدية للأجور والمرتبات إلى المدفوعات عن طريق استخدام الحسابات المصرفية في الهيئة العامة للبريد ، على أن يتم البدء بالجهات غير المطبقة لذلك (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع) واستكمال بقية الجهات الحكومية على أن لا تتجاوز فترة التنفيذ لذلك نهاية العام الحالي .
5. على وزارة النفط والمعادن إعداد

توجيهات رئيس الجمهورية للحكومة تمثلت في:

استكمال تنفيذ العلاوات لعامي 2012 - 2013م والتسويات والترقيات القانونية

اعتماد (250) ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة وتنزيل الحالات غير المستحقة

استكمال نظام البصمة والصورة قبل نهاية أكتوبر 2014

إلزام جميع الجهات الحكومية المدنية والعسكرية بدفع المرتبات عبر البريد

إعداد برنامج لتطوير الحقول النفطية الإنتاجية القائمة وزيادة الإنتاج

إيجاد آلية واضحة وشفافة لدعم الكهرباء ومراقبة استهلاك الوقود المخصص للطاقة

مراقبة الالتزام بتسعيرة النقل الداخلي بكافة أشكاله

تعزيز دور الجمارك في تحصيل الرسوم الجمركية ومكافحة التهريب الجمركي

رفع كفاءة التحصيل للضريبة العامة على المبيعات وتوسيع الأوعية الضريبية

تطوير ودعم قطاعي الزراعة والأسماك والنهوض بهما

منع إنشاء أية وحدات إدارية أو اقتصادية أو صناديق جديدة

إقرار أجور النقل والمواصلات داخل محافظة عدن

عدن / سبأ:
أقر الاجتماع الذي عقد الخميس بعدن وضم وكيل المحافظة نائف البكري ورئيس نقابة النقل والمواصلات بالمحافظة صالح العلواني تعرفه أجور النقل والمواصلات داخل المحافظة والخطوط التابعة لها بين المديرية والمحافظات، وذلك بعد قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة .
وجرى في ختام الاجتماع الذي حضره عدد من قيادات نقابة النقل والمواصلات توقيع محضر اتفاق حدد نسب الزيادة لأجور النقل والمواصلات داخل المحافظة والخطوط التابعة لها بين المديرية والمحافظات .
ونص المحضر على إحالة كل من يثبت مخالفته للتعرفة الحالية للمحاسبة والحجز مع دفع غرامة .
وكلّف المحضر إدارة شرطة السير بمتابعة تلك المخالفات والتواصل مع المواطنين لاستقبال الشكاوى بهذا الشأن .

تواصل ردود الأفعال المؤيدة للإصلاحات الحكومية وتحرير أسعار المشتقات النفطية

محافظة / سبأ:
تواصل ردود أفعال قيادات السلطات المحلية في عدد من المحافظات حول الإصلاحات الحكومية التي اضطرت الحكومة لاتخاذها لتجنب الاقتصاد الوطني الوصول إلى مرحلة الانهيار ورفع الدعم عن المشتقات النفطية الذي كان يقلل كاهل الموازنة العامة للدولة ويذهب معظمه لصالح الأغنياء والمهريين .
وأكدت السلطات المحلية بالمحافظات في بيانات أصدرتها للصحف أهمية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لما من شأنه تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي لليمن في ضوء الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا .
ورحبت قيادة السلطة المحلية والمجلس المحلي والمكتب التنفيذي بمحافظة

حضر موت بقرار الحكومة الخاص بتحرير أسعار المشتقات النفطية.. موضحة أن هذا القرار سيعمل على تصحيح المسار الاقتصادي للدولة.. معتبرة هذه الإجراءات خطوة ضرورية لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار .
وأشارت إلى أن هذه الإصلاحات ستدفع بالاقتصاد الوطني إلى الأمام وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في مختلف القطاعات .. مؤكدة تأييدها لكل المساعي الوطنية من قبل القيادة السياسية والحكومة الرامية لتعزيز مداميك الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي لليمن في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها .
ودعت السلطة المحلية بحضرموت إلى تضافر جهود الجميع من الشخصيات

الاجتماعية والمؤسسات النقابية والمهنية والمنظمات الجماهيرية للتعاظمي مع الإجراءات التصحيحية، التي سيكون لها نتائج ايجابية في عملية الدفع بالاقتصاد الوطني إلى الأفضل في المستقبل .
فيما باركت قيادة السلطة المحلية بمحافظة لحج خطوة الإصلاحات الحكومية وتحرير أسعار المشتقات النفطية التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار .
وأكدت السلطة المحلية بلحج أن هذه الإجراءات من شأنها النهوض بالتنمية المحلية ومواكبة الخطى المتسارعة للاقتصاد العالمي .. لافتة إلى أن الإصلاحات ستشمل زيادة حالات الرعاية الاجتماعية من المواطنين وتوجيه مبالغ سيتم توفيرها

لننهوض بمستويات الخدمات الصحية والتعليم والشرطة والأمن والاستقرار والبنى التحتية وخلق الوظائف الجديدة .
وأشارت إلى أن تلك الإجراءات ستعمل على إطلاق علاوات الموظفين الحكوميين المتوقفة منذ عام 2012 م وستخلق بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب بما يسهم في توفير فرص عمل أكثر وأفضل .. مشيرة أن الإصلاحات ستشمل أيضا تحسين مستوى معيشة المواطنين كافة والمزارعين على وجه التحديد لكون محافظة لحج محافظة زراعية بالدرجة الأولى .
وشددت السلطة المحلية بلحج على ضرورة أن تولي الحكومة القطاع الزراعي اهتمام أكثر ومساعدة المزارعين عن طريق إعفاء مدخلات الطاقة البديلة «الشمسية» من الجمارك .